علي حيدر*

مشروع اليمين الإسرائيلي: ضم الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى إسرائيل وإلغاء فكرة الدولة الفلسطينية

مراجعة كتاب «الضم الآن: حل الدولة الواحدة من أجل السلام في الشرق الأوسط» لكارولين جليك، دار النشر: سيلع مئير (٢٠١٥)، ٣٦٧ صفحة.

ما أن أُعلنت نتائج الانتخابات للرئاسة الأمريكية، التي أظهرت فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب، الذي فاجأ بفوزه الأغلبية الساحقة من المحللين والباحثين ومنفذي استطلاعات الرأي العام وكبرى الصحف ووسائل الإعلام الأمريكية والعالمية، حتى «هرولت» مجموعة كبيرة من الساسة الإسرائيليين إلى استغلال هذه اللحظة الحاسمة، التي أدهشت وصدمت الكثيرين في العالم والرأي العام، للتصريح بصوتٍ عالٍ وقويٍّ مكررين ما كانوا قالوه في الفترة الأخيرة، ولكن بصيغٍ مختلفة أكثر وضوحاً وحسماً، خصوصاً أن دونالد ترامب أعربَ خلال حملته الانتخابية محبته ودعمه لإسرائيل ورغبته في نقل السفارة الأمريكية للقدس، وأنه لا يرى في المستوطنات «عقبةً» أمام إحلال السلام. كما أنه لا يؤمن بحل الدولتين (رغم عدوله عن ذلك لاحقاً).

لقد طالب ساسة اليمين الإسرائيلي، الذين أُصيبوا بنشوة وفرح شديدين، بالتحرر من فكرة حل الدولتين، والاستمرار بتعزيز الاستيطان والبناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتغيير «الوضع القائم» في المسجد الأقصى وهدم البيوت الفلسطينية. وقد طالب هؤلاء، أيضاً، بفرض السيادة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووجد هؤلاء الساسة في تصريحات ترامب وأقواله وتوجهاته والمقربين منه أرضيةً خصبةً لإجراء تغييرات جذرية وجوهرية.

* محامٍ حاصل على اللقب الثاني في الحقوق من جامعة بار إيلان واللقب الثانيٍ في العلوم السياسية من جامعة حيفا.

وفي هذا السياق، صادقت الكنيست الإسرائيلية، مؤخراً، على مشروع قانون «التسوية» بالقراءة التمهيدية، رغم معارضة المستشار القانوني للحكومة. ويهدف هذا القانون المقترح إلى شرعنة سلب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من أصحابها الأصليين، وتبييض المستوطنات غير الشرعية التي بنيت عليها.

على سبيل المثال لا الحصر ، رأى نفتالي بينت، رئيس حزب «هبايت هيهودي» اليميني ووزير المعارف، في انتصار ترامب «فرصة هائلة لإسرائيل كي تعلن فوراً التراجع عن فكرة إقامة دولة فلسطين في قلب البلاد، لأنها تمس بأمننا وبصحة درينا» بشكل مباشر. وأضاف بينت: «هذه رؤية الرئيس الأمريكي المنتخب، كما ظهرت في برنامجه، وبكل حدةٍ ووضوحٍ وبساطة. لقد انتهى عهد الدولة الفلسطينية».

لم تكن هذه التصريحات جديدة فقد سبقتها في الشهور الأخيرة تصريحات شبيهه للوزير بينت، حيث طالب بالتخلص من فكرة حل الدولتين وبفرض السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتوحيد «أرض إسرائيل» بحسب قوله.

وقد صعّد بينت نبرته داعياً إلى العنف من خلال قوله: «إنه يجب التضحية بالنفس من أجل أرض إسرائيل». كان ذلك في مؤتمرٍ عُقد في القدس لإحياء ذكرى أحد رموز الاستيطان– عضو الكنيست السابق وأحد مؤسسي حركة «غوش إيمونيم» حنان بورات. وفي المؤتمر المذكور، وجّه بينت نقداً إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على خلفية قرار المحكمة العليا الإسرائيلية إخلاء مستوطنة عمونا، التي تعتبرها الأوساط الحاكمة في إسرائيل مستوطنة غير شرعية، بحيث يتم تنفيذ القرار حتى الخامس والعشرين من شهر كانون الأول ٢٠١٦ (هآرتس ٦–١٠–٢٠١٦). وأضاف بينت: «فيما يخص أرض إسرائيل علينا الانتقال من الكبح إلى الحسم». وقال أيضًا: «يجب علينا أن نشير باتجاه الحلم.... والحلم هو أنه يجب أن تكون يهودا والسامرة (بحسب قوله) جزءًا لا يتجزأ من السيادة، يجب علينا أن نعمل اليوم، وأن نُضحّي بأنفسنا، لا نستطيع أن نستمر بالإشارة إلى أرض إسرائيل كهدفٍ تكتيكيّ، وإلى دولة فلسطين «كهدف استراتيجي». وقد هاجم بينت رئيس الحكومة لأنه يدعم حل الدولتين، كماهاجم المحكمة العليا. واستشهد بأقوال حنان بورات، الذي قال: «ليس لنا حق بتقسيم البلاد، لا بالأقوال ولا بالأفعال، لا للسياسيين ولا للحقوقيين. طريق التنازل والتقسيم جلبت الخسارة»، وتابع بنيت: «الذين لا يرون الاستيطان في أرض إسرائيل بعين الرضا تنازلوا عن قلب شعب إسرائيل... ويحاولون تجاوز إرادة الشعب بآليات قانونية» (هآرتس ٢٥–١٢–٢٠١٦).

وفي هذا السياق، صادقت الكنيست الإسرائيلية، مؤخراً، على مشروع قانون «التسوية» بالقراءة التمهيدية، رغم معارضة المستشار القانوني للحكومة. ويهدف هذا القانون المقترح إلى شرعنة سلب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من أصحابها الأصليين، وتبييض المستوطنات غير الشرعية التي بنيت عليها. وهنا يجب أن نشير إلى أن القانون المقترح لا يكتفي بالمس بحقوق الملكية للفلسطينيين على أراضيهم، بل يحاول تجاوز محكمة العدل العليا في إسرائيل، وهي التي كانت في قراراتها التي شكلت سابقة قضائية يُقاس عليها في موضوع عدم السماح بإقامة المستوطنات اليهودية على أراضٍ خاصة لمالكين فلسطينيين. ومن الجدير ذكره أنّ القانون يحوي بنداً يُمكّن من تطبيق القانون بأثرٍ رجعيٍّ على مستوطنة عمونا، الأمر الذي يضرب قرار المحكمة العليا بإخلاء المستوطنة بعرض الحائط (إلا أن هذا البند ما زال موضع خلاف وجدل بين أحزاب الائتلاف).

كذلك يمس القانون المقترح بأُسس القانون الدستوري المحلي (ما دفع المستشار القانوني إلى معارضته)، ويتعارض أيضاً مع القانون الدولي والمعاهدات الدولية التي تمنع الاحتلال من البناء ونقل السكان إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويفيد خضوع الحكومة في هذه المرة، أيضاً، لإرادة المستوطنين برئاسة رئيس «البيت اليهودي» نفتالي بينت بأن العقلية الاستيطانية– الاستعمارية هي المسيطرة على المشهد

ويفيد خضوع الحكومة في هذه المرة، أيضاً، لإرادة المستوطنين برئاسة رئيس «البيت اليهودي» نفتالي بينت بأن العقلية الاستيطانية- الاستعمارية هي المسيطرة على المشهد الاسرائيلي بمجمل تجلياته- السياسية والثقافية والقانونية والاقتصادية.. إلخ، وبأن الحكومة مؤهلة وجاهزة لتجاوز كل الخطوط الحمر من أجل تكريس الاستيطان، وهو الأمر الذي يدق المسمار الأخير في نعش فكرة حل الدولتين، من جانب، ويُرسّخ ملامح نظام الفصل العنصري واغتصاب الأرض وسلبها من جانبٍ آخر.

الاسرائيلي بمجمل تجلياته– السياسية والثقافية والقانونية والاقتصادية.. إلخ، وبأن الحكومة مؤهلة وجاهزة لتجاوز كل الخطوط الحمر من أجل تكريس الاستيطان، وهو الأمر الذي يدق المسمار الأخير في نعش فكرة حل الدولتين، من جانب، ويُرسّخ ملامح نظام الفصل العنصري واغتصاب الأرض وسلبها من جانبٍ آخر.

لم تأتِ هذه التصريحات والمسلكيات من فراغ، بل هناك العديد من مراكز الأبحاث والمؤسسات والمنظرين في اليمين الإسرائيلي الذين يكتبون ويجادلون ويُنَظّرون لهذه التوجهات منذ فترة طويلة، ومن بين هؤلاء الكاتبة كارولين جليك التي سنستعرض هنا كتابها: «الضم الآن: حل الدولة الواحدة من أجل السلام في الشرق الأوسط»، الذي صدر باللغة العبرية في ٢٠١٥، وكان صدر قبل ذلك باللغة الإنجليزية عام ٢٠١٤.

قبل استعراض الكتاب على مجمل فصوله، واستعراض الأفكار والطروحات المركزية التي يطرحها، ومن ثم مناقشتها ونقدها والتعقيب عليها، من الأهمية بمكان التعريف بالكاتبة، خصوصاً أنها غير معروفة جيداً للقارئ العربي والفلسطيني.

كارولين جليك من مواليد عام ١٩٦٩ ولدت في شيكاغو في الولايات المتحدة، درست العلوم السياسية في جامعة كولومبيا في نيويورك، هاجرت إلى إسرائيل عام ١٩٩١، وانضمت إلى الجيش الإسرائيلي وعملت ضابطةً في النيابة العسكرية. عملت جليك، أيضاً، في الإدارة المدنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في السنوات ١٩٩٤–١٩٩٦، وعُينت مُركّزةً للمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية للشؤون المدنية، ومن ثم عضواً ثابتاً في طاقم المفاوضات الإسرائيلي في تلك السنوات. بعد ذلك عملت مساعدةً للمستشار للشؤون السياسية في مكتب رئيس الحكومة نتنياهو. في الأعوام ١٩٩٨–٢٠٠٠ درست للقب الثاني في موضوعي السياسات والأمن الدولي في جامعة هارفارد في بوسطن. وبعد ذلك عملت مراسلةً صحافيةً لعددٍ من الصحف الأمريكية والإسرائيلية في مواقع مختلفة في العالم، بما فيها العراق. تعمل الآن محررةً مرموقةً في جريدة «جيروسالييم بوست» وباحثةً زميلةً في المركز لسياسات الأمن في واشنطن، وساهمت في إقامة موقع إنترنت يميني باسم (لطمة) يعمل على نقد الصحافة، خصوصاً صحافة المركز واليسار.

يحتوي الكتاب على مقدمة طويلة وثلاثة أقسام (يحتوي كل منها على عدة فصول) وملحق بقائمة المراجع. نقطة انطلاق الكاتبة في مقدمتها هو الجزم بأن حل الدولتين والعملية السياسية قد فشلا، وأن المجتمع الإسرائيلي منقسم حول ما يجب عمله. وتتهم الكاتبة الشعب الفلسطيني ومؤسساته وممثليه بتحمل مسؤولية الفشل، وتُبرئ إسرائيل من أي مسؤولية في هذا الصدد، كما سنشرح لاحقاً. تعتبر الكاتبة أنّ مؤيدي العملية السياسية في المجتمع اليهودي الإسرائيلي ينقسمون إلى قسمين، القسم الأول ساسة يعملون على إخفاء معارضتهم المتطرفة للرموز الصهيونية بواسطة تعريفٍ مجددٍ للصهيونية وتغيير مضامين الفكر الصهيوني، بحيث يصبح مناقضاً للفكر الصهيوني الكلاسيكي ويمس بجوهره. والمجموعة الأخرى تتألف من ناشطين يساريين يعملون من قبل الاتحاد الأوروبي من أجل تقويض المكانة الدولية لإسرائيل بواسطة تقطيع أواصر العلاقات مع حليفاتها.

وتقول الكاتبة: «أما القيادة من الجهة الأُخرى للخارطة السياسية الإسرائيلية– من اليمين، متمثلة بالليكود، فهي تفتقد إلى استراتيجية واضحة»، وتكرر كيف يصف حزب الليكود من رئيس الحكومة حتى أصغر المنتسبين للحزب الواقع: «لا يوجد سلام، لا يوجد استقرار، لأن السلطة الفلسطينية وحماس لا تقبلان بوجود إسرائيل، بغض النظر عن ما هي حدودها، وما زال الوضع هكذا، ولم يتغير فلن تقوم دولة فلسطينية، لأنّ جارةً مُعاديةً سوف تُشكّل خطراً على إسرائيل».

وتقول جليج بصريح العبارة إن الشعب الفلسطيني هو مزيج من اللاسامية والجهادية، وإن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية سواء، وإنهما كانتا وما زالتا منظمتين ومؤسستين إرهابيتين، تهندسان وتشكلان وكيلين للإرهاب الحديث. وتعتبر الكاتبة أنّ الشعب الفلسطيني شعبٌ «اختُرع» من الحاج أمين الحسيني عام ١٩٢٠

وتضيف الكاتبة أنّ الليكود غير مستعد لتبني سياسات مختلفة، وما زال، حسب زعمها، ملتزماً بالعملية التي فشلت وبالمنطلقات الكاذبة لهذه العملية التي اتضحت قبل أكثر من ١٥ عاماً».

وتتابع الكاتبة أنه قد بدأت تُسمَع أصواتٌ أُخرى في اليمين؛ قيادات شابة في الليكود، مثل: جلعاد أردان ويريف لفين وزئيب الكين وتسيفي حوطوبيلي وموشيه فيجلين وداني دنون، وإلى جانبهم حزب البيت اليهودي برئاسة نفتالي بينت... هؤلاء الساسة هم نواة معسكر سياسي جديد يدعو إلى فرض القانون والسيادة الإسرائيليين على مجمل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو على جزء منها». وتُدعّم الكاتبة هذا التوجّه، الذي تَدعمه هي أيضًا، باستطلاعات الرأي العام في إسرائيل التي من خلالها تُبدي أغلبيةٌ كبيرةٌ من الإسرائيليين معارضتها للانسحاب من القدس والأغوار ومن حدود وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩.

الفكرة المركزية التي تقترحها الكاتبة هي فرض القانون والسيادة الإسرائيليين على الأراضي الفلسطينية المحتلة (ما تسميه خطة الاحتواء)، إثر فشل حل الدولتين وانهيار المفاوضات وفشل مقولة «الأرض مقابل السلام».

يُجري القسم الأول من الكتاب تحليلاً شاملاً لحل الدولتين والأسباب التي أدت إلى فشله. ومن خلال القسم الثاني تستعرض الكاتبة بشكلٍ مفصلٍ ما تسميه «خطة الاحتواء». أما القسم الثالث، فيتعاطى مع أبعاد «خطة الاحتواء» وتبعاتها والمخاوف المنوطة بذلك.

وتقول جليج بصريح العبارة إن الشعب الفلسطيني هو مزيج من اللاسامية والجهادية، وإن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية سواء، وإنهما كانتا وما زالتا منظمتين ومؤسستين إرهابيتين، تهندسان وتشكلان وكيلين للإرهاب الحديث. وتعتبر الكاتبة أنّ الشعب الفلسطيني شعبٌ «اختُرع» من الحاج أمين الحسيني عام ١٩٢٠ (وتصف الحاج أمين الحسيني باللاسامي والمتعاون مع النازيين)، وأنه «لم يطرأ أي تغيير على هذا الشعب على مدار السنوات». وتضيف الكاتبة، بوقاحة وعدم موضوعية، أن «الشعب الفلسطيني لم يبن هويةً قوميةً أبداً، عدا رفضه ومعارضته لهوية الشعب اليهودي وحقوقه».

وإضافةً إلى ذلك، تدعي جليك أنه، منذ الانتداب البريطاني وحتى الآن، تعمل الحركة الفلسطينية، وبشكلٍ مكثف، على تخريب الدولة اليهودية وتدميرها أكثر بكثير مما تعمل على إنشاء دولة فلسطينية. لذلك، لا يوجد في الجانب الفلسطيني من يمكن التحدث إليه حول «تقسيم البلاد» من أجل الوصول إلى حل الدولتين؛ لأن الفلسطينيين لن يتنازلوا أبداً عن طموحهم بإبادة اليهود ومحو وجود دولة إسرائيل. وتستمر بقولها: «إنّ هذا ما حدث مع عرفات، وهذا ما يحدث مع أبو مازن (الذي تصفه بأنه المعتدل المودود من قبل واشنطن واليسار الإسرائيلي، وأنه أثبت على طوال فترة حكمه أنه وريث كلٍّ من الحاج أمين الحسيني وياسر عرفات)».

تعتقد مؤلفة الكتاب أن حل الدولتين وَهْمٌ (لدى كلٍّ من اليسار الإسرائيلي والأمريكان والعالم)، وفي أسوأ الأحوال فإنه (جزءٌ من خطة المراحل لتحرير فلسطين التي بلورتها ووضعتها منظمة التحرير الفلسطينية)، وتؤكد أنّ حركتي فتح وحماس متحدتان في رغبتهما في تدمير إسرائيل، وأنّ الحركتين مرتبطتان مع إيران والإخوان المسلمين والسعودية.

إنّ ما تقترحه جليك للخروج من هذا الوضع الصعب هو، في نهاية المطاف، منح الفلسطينيين هويةً إسرائيليةً في إطار الدولة اليهودية. ففي إطار ما تسميه (خطة الاحتواء)، تطالب جليك بفرض القانون الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة ودمج الأراضي الفلسطينية وسكانها مع إسرائيل (الخطة لا تشمل قطاع غزة).

تقول الكاتبة، وبأُسلوبٍ ساخر، إنه «في حال ضم الضفة وفرض السيادة، بحسب ما تقترحه، سوف يوضَع حدٌّ للمعاناة والإجحاف

يشكل هذا الكتاب فرصةً جيدةً للتعرف عن قرب، وبصورة واضحة، على كيفية تفكير ساسة اليمين وعملهم وعلى اللغة القانونية والسياسية التي يستخدمها كلٌّ من الدبلوماسيين والحقوقيين الإسرائيليين واليهود، من أجل تجهيز الأرضية ووضع الأسس لضم الضفة. فعلى سبيل المثال، يرددون كثيراً أنه «بحسب القانون الدولي إسرائيل هي صاحبة السيادة القانونية في الضفة».

اللذين يعاني منهما الفلسطينيون من حكم السلطة الفلسطينية، وسيصبحون مقيمين دائمين في إسرائيل مع إمكانية الحصول على جنسيةٍ إسرائيلية. وفي هذه الوضعية سيجد الفلسطينيون أنفسهم يعيشون في دولة ديمقراطية ليبرالية تحمي حقوقهم الفردية»، ومن المثير أنه، رغم إتاحة الفرصة للفلسطينيين بالحصول على جنسية، تُبقي إمكانية رفض طلبات التجنس بأيدي السلطات الإسرائيلية. وتشدد على أنّ مَن «كانوا في الماضي أو هم في الحاضر أعضاء في منظمات إرهابية أو ضلعوا في الماضي أو ما زالوا ضالعين في الحاضر في العنف فلن يحصلوا على جنسية».

تدافع جليك عن مشروعها بشدة وتعرضه على أنه المشروع الواقعي الوحيد: الفلسطينيون سوف يحصلون على حقوق فردية وليس جماعية، وسوف يكون لهم حقٌّ في السفر والعيش في كل مكان يريدونه في البلاد، كما يحق لليهود السكن في كلّ مكانٍ في فلسطين التاريخية، وسوف تُلغَى كل «التقييدات التي تمنع بيع أملاك وأراضٍ لليهود». «كمواطنين دائمين سوف يتمتع الفلسطينيون من اللحظة الأولى بالحق في المشاركة بالانتخابات للسلطات المحلية، ويتمكن المواطنون الذين سيحصلون على الجنسية من المشاركة في الانتخابات للكنيست... وسوف يُفتح أمامهم كلٌّ من جهاز التربية الإسرائيلي والاقتصاد الإسرائيلي.

وبحسب الخطة التي تقترحها جليك سوف ينتهي الحكم العسكري على أراضي الضفة الغربية، كما حدث مع الجولان المحتل عام ١٩٨١ عندما قررت إسرائيل ضم الجولان وفرض السيادة عليه. كما أن السلطة الفلسطينية ستُحَلّ، وتُحَلّ كل القوى الأمنية التابعة لها وتنتقل المسؤولية إلى كلٍّ من الجيش والشرطة الإسرائيليين. وسوف تتوقف منظمة التحرير عن تمثيل الفلسطينيين في الضفة الغربية.

لا تبدي جليك، بخلاف الكثيرين في اليسار، أي تخوُّفٍ مما يُسمَّى «التهديد الديموغرافي»، ولا تعتقد أنه يوجد «قنبلة ديموغرافية موقوتة» متمثلة في الفلسطينيين. وتقول إنّ الازدياد السكاني يعمل لصالح إسرائيل، وتحاول نقض ورفض وتكذيب كل معطيات دائرة الإحصاء الفلسطينية من عام ١٩٩٧ . بناءً على ما سبق ذكره، تنتقد جليك كل السياسيين الإسرائيليين الذين يقولون إنّ إسرائيل تقف أمام معضلةٍ وعليها الاختيار بين أن تكون يهودية أو ديمقراطية. وتعزز جليك طرحها بثلاث حالات نفذتها إسرائيل في السابق، مثل: ضم القدس (١٩٦٧ و١٩٨٠) وضم الجولان (١٩٨١) وردود الأفعال على ذلك.

يشكل هذا الكتاب فرصةً جيدةً للتعرف عن قرب، وبصورة واضحة، على كيفية تفكير ساسة اليمين وعملهم وعلى اللغة القانونية والسياسية التي يستخدمها كلٌّ من الدبلوماسيين والحقوقيين الإسرائيليين واليهود، من أجل تجهيز الأرضية ووضع الأسس لضم الضفة. فعلى سبيل المثال، يرددون كثيراً أنه «بحسب القانون الدولي إسرائيل هي صاحبة السيادة القانونية في الضفة». كما أنّ الكثير مما يقولونه يقوله رئيس الحكومة نتنياهو ومقربوه: «الشعب اليهودي هو الشعب الأصلاني في أرض إسرائيل، ويرفض جيران إسرائيل العرب والمسلمون قبول هذ الحقيقية، كما أن العرب والمسلمين يعانون من حالة مرضية ليست لها أي علاقة بإسرائيل وأفعالها، وهي حالة صعبة وغير بسيطة، وأن أمراض العالم العربي هي السبب في عدم استقراره، والعنف والتطرف يجتاحان العالم العربي ويجعلان الشرق الأوسط مكان خطر».

وفي معرض حديثها عن تبعات الخطة المقترحة، تقول جليك إنه يتوقع من الفلسطينيين «رد فعل إرهابيّاً لمرة واحدة». كما أنها توجه نقداً شديداً لأوروبا «اللاسامية» (بعد حرب ١٩٧٣ ومقاطعة إسرائيل نتيجة قرار منظمة أوبيك) وتنقد روسيا وسياسات أمريكا الخارجية، لا سيّما إبّان فترة حكم باراك أوباما، وتُجري تشريحاً وتفسيراً مُوسّعاً لخطاب القاهرة الذي ألقاه أوباما في بداية مرحلة ولايته، وتتهم

السياسة الأمريكية الخارجية بأنّها أخفقت في استشراف ما يدور في العالم العربي من نواحٍ اجتماعية واقتصادية وثقافية، ولم تتوقع اندلاع الثورات العربية. كما تنتقد الولايات المتحدة على تمسكها بمقولة إن عدم استقرار الشرق الأوسط هو لعدم وجود دولة فلسطينية، الشيء الذي منع إسرائيل من حقها في الدفاع عن نفسها.

بالرغم من أننا نتفق مع المؤلفة بأنّ حل الدولتين بات غير ممكن التحقيق في هذه المرحلة، فإننا نختلف معها بشكل كامل في الأسباب التي أدت إلى ذلك، وفي مسؤولية إسرائيل وقادتها وسياستها في إجهاض العملية السياسية وفي الاستمرار في الاستيطان وعدم بلورة أي أُفق سياسي من الممكن أن يكون مقبولاً على الفلسطينيين، فعلى العكس مما تدعيه الكاتبة، نهج الطرف الإسرائيلي سياسة بناء الفشل وإدارة الصراع بدلاً من إيجاد حل للصراع.

تستخدم الكاتبة المعطيات بشكل مخطوء ومغلوط، وتنتقي الحقائق بشكل غير موضوعي من أجل تعزيز ادعاءاتها وطروحاتها التي لا تستند إلى أُسس متينة. تحمل جليك أيديولوجيةً سياسيةً عنصريةً واستعلائية، وتُروّج لأفكار اليمين الاستيطاني بشكلٍ ديماغوجيّ، فهي تريد أن يتنازل الشعب الفلسطيني عن مجمل حقوقه، وأن يُسلّم بدونيته في إطار الدولة اليهودية، وتود أن يتمأسس نظام عنصري بامتياز. والأهمّ من ذلك أن الكاتبة تقدم ادعاءات متناقضة لا يمكن التوفيق بينها، فمن ناحية تصف الفلسطينيين بالأعداء و«الإرهابيين» الذين لا يمكن العيش معهم، فهم يريدون تدمير إسرائيل، ومن جانب آخر تريد أن يعيش الجميع في إطار دولةٍ يهوديةٍ غير ملتزمةٍ بالمساواة.

تخرج الكاتبة من نقطة انطلاقٍ مفادها أنّ وضع العرب الفلسطينيين في إسرائيل وسكان القدس وهضبة الجولان جيد، ويجب محاكاة هذه الحالة، وهذا دليل على جهلٍ وعدم معرفة عميقة لما يدور ولأسباب الصراع وتحولاته. وتعجز جليك عن عرض رؤيةٍ شاملةٍ وحلولٍ قابلةٍ للتنفيذ. أضف إلى ذلك أنّ الكاتبة تُنكر وجود شعبٍ فلسطيني له طموحاته وتطلعاته، يسعى على امتداد قرن، دون تعب وبمثابرة، من أجل تحقيق حقوقه. ومما لا شك فيه أنَّ الكاتبة التي تُشَيْطِن الفلسطينيين والعرب والمسلمين لا تذكر عنف الدولة ولا الأعمال العنصرية التي يقوم بها العنصريون المتطرفون اليهود بحق الشعب الفلسطيني، وأن أول من قام بمجزرةٍ في الخليل هو باروخ غولدشتاين، وأن العمليات الفلسطينية التي حدثت في المدن الإسرائيلية بعد ذلك كانت رد فعل على تلك المجزرة.

بالفلسطينين؛ وكانت قد استجابت المحكمة في الماضي لطلبات تأجيل الاخلاء عدة مرات على مدار السنين؛ الا انها رفضت الطلب الاخير الذي قدمته الحكومة وثبتت قرارها السابق الذي يلزم الحكومة اخلاء مستوطنة عمونا حتى الخامس والعشرين من الشهر القادم؛ بل يمس بأسس القانون الدستوري المحلي(ما دفع المستشار القانوني لمعارضته؛ وقد رفض رئيس الحكومة توصية المستشار القانوني للحكومة)؛ بل يعارض ايضا القانون الدولي والمعاهدات الدولية التي تمنع الاحتلال من البناء ونقل السكان للاراضي الفلسطينيه المحتلة. اضف الى ذلك؛ فلقد خضعت الحكومة على مجمل مركباتها؛ لارادة المستوطنين برئاسة رئيس «البيت اليهودي» نفتالي بينت الذي قال في الاسبوع الماضي بأنه بعد انتخاب ترامب انتهى حل الدولة الفلسطينية؛ كما انه قال في بداية شهر اكتوبر بأنه «يجب ان نضحي بأنفسنا من اجل «يهودا والسامرة» بحسب قوله. ان انصياع الائتلاف الحكومي ورئيس الحكومة بشكل خاص لرغبات المستوطنين العدوانية؛ بل تنافسه الشديد مع بينت على التقرب من هذا المعسكر وقيادته؛ هي اشارات خطيرة ومقلقة؛ تفيد بان العقلية الاستيطانية هي المسيطرة على المشهد الاسرائيلي بمجمل تجلياته: السياسية والثقافية والقانونية والاقتصادية الخ؛ وبان الحكومة مؤهلة وجاهزة لتجاوز كل الخطوط الحمر من اجل تكريس الاستيطان الشيء الذي يضرب المسمار الاخير بفكرة حل الدولتين من جانب ويرسخ ملامح نظام الفصل العنصري واغتصاب الارض وسلبها من جانب اخر. من الجدير بالذكر؛ ان القانون لا يشرعن الاستيطان مستقبليا فقط بل يشمل بند ممكن تطبيقه بأثر رجعي؛ على مستوطنة عمونا الامر الذي يضرب قرار المحكمة العليا بعرض الحائط ويسهل تجاوزه. حتى ولو لن تتم المصادقه على القانون في القراءات الثلاث مستقبلا؛ فقد سببت المصادقه عليه بالقراءة التمهيدية اضرارا معنوية ودلالية كبيرة ومتعددة من الصعب اصلاحها.بالفلسطينين؛ وكانت قد استجابت المحكمة في الماضي لطلبات تأجيل الاخلاء عدة مرات على مدار السنين؛ الا انها رفضت الطلب الاخير الذي قدمته الحكومة وثبتت قرارها السابق الذي يلزم الحكومة اخلاء مستوطنة عمونا حتى الخامس والعشرين من الشهر القادم؛ بل يمس بأسس القانون الدستوري المحلي(ما دفع المستشار القانوني لمعارضته؛ وقد رفض رئيس الحكومة توصية المستشار القانوني للحكومة)؛ بل يعارض ايضا القانون الدولي والمعاهدات الدولية التي تمنع الاحتلال من البناء ونقل السكان للاراضي الفلسطينيه المحتلة. اضف الى ذلك؛ فلقد خضعت الحكومة على مجمل مركباتها؛ لارادة المستوطنين برئاسة رئيس «البيت اليهودي» نفتالي بينت الذي قال في الاسبوع الماضي بأنه بعد انتخاب ترامب انتهى حل الدولة الفلسطينية؛ كما انه قال في بداية شهر اكتوبر بأنه «يجب

ان نضحي بأنفسنا من اجل «يهودا والسامرة» بحسب قوله. ان انصياع الائتلاف الحكومي ورئيس الحكومة بشكل خاص لرغبات المستوطنين العدوانية؛ بل تنافسه الشديد مع بينت على التقرب من هذا المعسكر وقيادته؛ هي اشارات خطيرة ومقلقة؛ تفيد بان العقلية الاستيطانية هي المسيطرة على المشهد الاسرائيلي بمجمل تجلياته: السياسية والثقافية والقانونية والاقتصادية الخ؛ وبان الحكومة مؤهلة وجاهزة لتجاوز كل الخطوط الحمر من اجل تكريس الاستيطان الشيء الذي يضرب المسمار الاخير بفكرة حل الدولتين من جانب ويرسخ ملامح نظام الفصل العنصري واغتصاب الارض وسلبها من جانب اخر. من الجدير بالذكر؛ ان القانون لا يشرعن الاستيطان مستقبليا فقط بل يشمل بند ممكن تطبيقه بأثر رجعي؛ على مستوطنة عمونا الامر الذي يضرب قرار المحكمة العليا بعرض الحائط ويسهل تجاوزه. حتى ولو لن تتم المصادقه على القانون في القراءات الثلاث مستقبلا؛ فقد سببت المصادقه عليه بالقراءة التمهيدية اضرارا معنوية ودلالية كبيرة ومتعددة من الصعب اصلاحها.